

في العراق.. شركة متحدة لقتل المتظاهرين



لم يبق نص في الدستور لم يخبره، ولا يزال يعنى في ارتكاب خروقات دستورية وقانونية، ولم يسبق لأحد قبله أن فعل مثلما فعل بهذه الجراة والعنينة. وأحصى العكيلي 34 خرقاً ارتكبه المالكي للدستور، لعل أهمها وأخطرها إجهاض الدور الرقابي لمجلس النواب، من خلال منع أي مسؤول تنفيذي من الذهاب إلى مجلس النواب إلا بإذن منه، ورفض زهاب وزيراً مطلوب استجوابهم عن مخالفات وفساد منهم وزير الشباب والرياضة ووزير التعليم العالي والقادة الأمنيين وغيرهم. المادة (61/ سابقاً - ج) من الدستور، وتعطيل تنفيذ القوانين النافذة، رغم أنه عين في منصبه لتنفيذ القوانين وأهمها قانون الخدمة العامة وقانون التعريفية الجمركية وقانون رواتب مجلس الوزراء وقانون التقاعد الموحد الصادر سنة 2006، وهو مخالفة وحنث باليمين الدستورية.

وتشير الدراسة إلى خروقات شملت معظم أوجه الحياة في العراق ومنها: إنشاء سجون سرية، كسجن الشرف وغيره من العشرات من السجون في وزارة الداخلية والكنات العسكرية مما يشكل خرقاً للمادة (19/ ثاني عشر - ب) من الدستور والتي تنص على أنه "لا يجوز الحبس أو التوقيف في غير الأماكن المختصة". إضافة إلى انتشار التعذيب المنهجي للموقوفين من أجل انتزاع اعترافات منهم؛ خلافاً لنص المادة (37/ أ- ج) بوجوب تحريم "جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية". تنفيذ المازل بلا إذن قضائي، الاعتقال بلا قرارات قضائية، وإخضاع المحكمة الاتحادية العليا واستعمالها لتحقيق مصالح سياسية وحزبية ضيقة، ابتداءً من تفسير الكتل الأكبر وإلغاء قانون تحديد الولايات، وإخضاع الهيئات المستقلة لسلطته، ونزع صلاحيات مجلس النواب وتعطيل دوره التشريعي والرقابي. مصادرة حرية الإعلام، واعتقال الإعلاميين والاعتداء عليهم وحرمانهم من الحماية، وغلغ القنوات الفضائية

أو التشويش على بثها، وتقييد حق التظاهر والاعتداء على المتظاهرين، وخرق حصانة النواب الدستورية، مثل اعتقال النائب أحمد العلواني في الإنبار، والنائب عبد ذياب العجيلي رئيس لجنة التعليم وزير التعليم العالي السابق، وإلغائهم في التوقيف. هدم مبدأ التداول السلمي للسلطة، من خلال التمسك بالكرسي بطرق غير مشروعة والطعن بقانون تحديد الولايات أمام المحكمة الاتحادية وإلغائه، والصرف خارج الموازنة، إذ صرف "دولته" أكثر من سبعين مليار دولار خارج قانون الموازنة، خلافاً للقانون الدستوري، التي لا تجيز إنفاق دينار واحد من المال العام إلا بقانون. تبني الميليشيات ودعمها، وتشكيل حكومة ناقصة، إذ شكل حكومته الثانية من دون تعيين وزير للدفاع ولا وزير للداخلية خلافاً للدستور، وإشطاء أجهزة عسكرية غير دستورية خارج إطار الجيش والشرطة مثل جهاز مكافحة الإرهاب.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبالي

كرم نعمة
حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

لا ينقذ العراق إلا أهله

الوحيد بعد انفلاق مصادر العيش في القطاع الخاص، الذي أصبح في خبز الأحرار وميليشياتها لم تترك مفصلاً اقتصادياً إلا ونهبته، حتى كان بالإمكان الانطلاق منها سرقت وهربت أصولها إلى إيران. فاي تنمية يمكن أن تحصل على بساط الهشيم هذا؟ أميركا صخّت المليارات بعد عام 2003 على أمل استرجاعها في استثمارات شركاتها الكبرى، لكنها نُهبت لدرجة دعت الرئيس ترامب للإفصاح بنبرات عالية عن تفاصيلها، وشتم حكام العراق ووصفهم بالصوص. لا أميركا ولا دول أوروبا قادرة على إنقاذ العراق. أما روسيا والصين فكلاهما يلعب في العراق لعبة المناكفة في صراع النفوذ مع واشنطن ليس إلا. فهذان البلدان لا يقدمان مالا ولا استثمارات حقيقية للإنقاذ. رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي، المتورط بمسؤوليته عن قتل الثوار الشباب بعد انتفاضتهم في أكتوبر العام الماضي، اكتفى بالسير على جنات سور الصين العظيم مستذكراً ماضيه الشيوعي المايوي، وعقد صفقة ما سمي بطريق الحرير، حيث ادعى بأنه سيتم خلال سنتين بناء 3 ملايين وحدة سكنية، ليصبح لكل مواطن عراقي سكنه الخاص، وأن العراق سيسبق أميركا في الاقتصاد. وهي مهزلة من مهازل السياسيين في العراق. الطريق الحقيقي الذي يعيد للعراق مكانته وعزته لدى مواطنيه وسمعته الدولية يتحقق فقط حين يحكمه نظام سياسي جديد، قائم على المواطنة واحترام حقوق الإنسان والعدالة والسلام الأهلي، ويحكم بجرأة جميع من اقترفوا بحق أبنائه الظلم والاستبداد والقتل والفساد. من سيعيد للعراق مكانته بين الأمم هم أبنائه المخلصون وشباب ثورته الجديدة. فالعالم لا ينقذ العراق قبل أن ينقذ أهله، وهذا ما ينتظره الجميع.

العملاقة في ميدان الطاقة الكهربائية كان بالإمكان، لو توفر الرجال المخلصون للعراق، أن تنفذ مشروعا يحل مشكلة أُنقى الطاقة الكهربائية التي يعاني منها العراق، بزمن قياسي، مثلما فعلت مع مصر التي لا تمتلك موارد العراق، حيث أنجزت أضخم مشروع للكهرباء هناك بمدة لم تتجاوز ثمانيناً عشر شهراً عام 2018، وبنيت "طواحين هواء" عملاقة للاستثمار البسيط للطاقة، بكلف إجمالية مقدارها 12 مليار يورو. في حين نهب أكثر من 64 مليار في العراق خلال السنوات العشر الماضية، والبلد يعاني من انعدام خدمة الكهرباء لمواطنيه رغم تصريحات وزير الطاقة الأسبق جواد الشهرستاني، صاحب فضيحة عقود التراخيص، بأن العراق كان جاهزاً لبيع الكهرباء منذ عام 2012. لندن لها خصوصية تاريخية في صناعة العهد الجديد، إلى جانب الولايات المتحدة، بل سبقها في احتضان المعارضة العراقية لنظام صدام، وأربعة رؤساء حكومات جاؤوا بعده، هم إيباد علاوي وإبراهيم الجعفري وحيدر العبادي وحالياً مصطفى الكاظمي، كانوا لا يجنح فيها. ولندن معروفة بهندستها لصناعة الحكام في العراق ومازالت كذلك، ويعود لها الفضل في تخريجهم من أروقها الخاصة، بل هي الأكثر دهاءً في ترشيح الموالين لإيران من دوائر الحوزات الشيعية الناشطة في بريطانيا، مسرح الحكم في العراق. في ظل تسريبات تقول بتهيئة الأجواء للتطوع مع إسرائيل. لهذا فعلاقة لندن ببغداد هي الأكثر عمقا في إنتاج تحول جذي في النظام السياسي القائم وهذا ما يقلق طهران. ماذا يستطيع العالم أن يقدم للعراق في ظرفه المأساوي الحالي؟ بلد منهار اقتصادياً وأمنياً؛ عجز متوال في الميزانيات الحكومية لدرجة عدم القدرة على دفع رواتب أكثر من أربعة ملايين موظف حكومي، يعيشون على هذا المصدر

منها في الذهاب للأكثر نفعاً لصالح إيران المحاصرة. لكن الأوروبيين، ذوي المصالح، لا يطمنون إلى الوضع الأمني المتردي في العراق الذي يشكل عقبة أمام المستثمرين الأجانب، إلا بعد خضوعهم لصفقات الميليشيات المربية، ومن يمتنع عنها مصيره الاختطاف أو الموت، وأمثلة ذلك كثيرة في البصرة وما حولها من مواقع عمل الشركات الأجنبية. باريس تميزت بعلاقات استراتيجية مع عراق ما قبل 2003. ومن المفيد تذكير الكاظمي بإعادة بناء موقع مفاعل "تموز" في بغداد، الذي دمرته الطائرات الإسرائيلية عام 1982، بتعاون استخباري مع طهران. ما حصل خلال زيارة الكاظمي لباريس توقيع "نوايا" وليست صفقات عقود، على سبيل المثال مشروع "مترو بغداد" الذي وضعت تصاميمه الأولية عام 1981 زمن حكومة نظام صدام حسين، لكن الحصار أوقف تنفيذه، لتعاد فكرته حالياً حيث يتطلب سيولة مالية كبيرة في ظل الفساد المستشري. لبرلين قصة أخرى لا تقل عن غيرها من قصص النهب المنظم لعقود الاستثمار الخراجي، فشركة "سيمينس"

اشتد فصل المنازلة بين كاثيوشا الميليشيات وواشنطن، بعد قرارها احتمال غلق سفارتها ببغداد، بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات أمنية خطيرة، وتساعدت الهجمات على شباب ثورة أكتوبر، وتوسع عمليات خطف وقتل المدنيين من العرب السنة، في إحياء جديد لموجة الحرب الهجمية ضدهم، التي حصلت عامي 2006 و2007، والتهديدات المتكررة من قبل ميليشيا حزب الله العراقي باقتحام المنطقة الخضراء، مما حشر الكاظمي في زاوية لا تنفع فيها كلمات الرثاء والمواساة للشهداء، ولا وعود لجان التحقيق الكثيرة. ومثلما يقول المثل الشعبي "هذا الميدان يا حميدان". الهدى الكاظمي لفتح ثغرة في جدار الحصار الداخلي بالذهاب للعالم الأوروبي لمعاونته، بعد كسبه لواشنطن صاحبة الكلمة الأولى المتشاركة مع طهران والتي وضعت بين يديه خارطة طريق للخلاص، قرأها وتلمس بين سطورها مخاطر المجازفة، إما أن يكون قائد عراق مستقل عن إيران بعد إنهائه لتسلط الميليشيات، أو البقاء تحت ظلال الوعود الكبيرة بلا تنفيذ. فاختر الأيسر والأضمن، وهو ما حيب آمال العراقيين. ماذا يمكن أن تقدم باريس وبرلين ولندن لنظام لا يصدر عنه موقف أو تتخذ من قبله خطوة إلا بعد فرمان ولي الفقيه؟ رغم أن الأوروبيين غير متحمسين فكرة تخليص العراق من النفوذ الإيراني، مثلما هي رغبة واشنطن. وهي المسافة التي يحاول الكاظمي الاستفادة

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

لم يتمكن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، لحد اللحظة، من الخروج ولو جزئياً من أخطر التحديات التي تضغط عليه، لدرجة قد تقوده حسب وعده إلى إعلان الفشل في مواجهة التحدي الأمني، وذلك رغم سيرته الاستخباراتي التي سبقت وصوله لرئاسة الحكومة قبل ستة أشهر. حيث لم يتيق للسيطرة السياسية والأمنية الكاملة للميليشيات الإيرانية على الحكم في العراق سوى الإعلان الرسمي، ويتم التحضير لهذا السيناريو بتصميم طهران، ويتولى القيادة التنفيذية المالكي وهادي العامري وقيس الخزعلي.

ماذا يستطيع العالم أن يقدم للعراق في ظرفه المأساوي الحالي؟ بلد منهار اقتصادياً وأمنياً وعجز في الميزانيات الحكومية إلى درجة عدم القدرة على دفع رواتب أكثر من أربعة ملايين موظف حكومي

الكاظمي يعرف بالتفصيل الدقيق ماذا تريد طهران، ولم يعترض على نفوذها واحتلالها للعراق، لكنه يحاول كما حاول قبله حيدر العبادي إقناعها بأن الانفتاح عربياً ودولياً لن يضر بمصالحها العليا بل ينفعه. وطهران لا تعترض على ذلك حين تقع الخطوات الدبلوماسية ضمن الأوراق السياسية لفق الطوق الأميركي عنها، خاصة أنها تتوقع رحيل المتشدد تجاهها الرئيس ترامب.

أجمع العراقيون منذ الولاية الأولى لنوري المالكي على أنه أسوأ حاكم في تاريخ البلاد، فقد برهن طوال مدة ولايته على تحامله على العراق وكراهيته المرضية للبلاد، وبالقدر عينه يدخر ثارا مبيتاً ضد مواطنيه، مذ ساوم على التفريط بركوك وعن استعداده للتنازل عن الموصل. ومن سلوكياته الأشد إبلاماً طائفية، التي كانت سبباً رئيساً في تدمير المجتمع، وأفضى إلى حرب أهلية عام 2006.

العراقيون أجمعوا منذ الولاية الأولى لنوري المالكي على أنه أسوأ حاكم في تاريخ العراق فقد برهن طوال مدة ولايته على تحامله على العراق، وكراهيته المرضية للبلاد وادخاره ثارا مبيتاً ضد العراقيين

وهو العدو اللدود لكل ما هو وطني، والمصمم على الإجهاض على العراق، وهو من أسس الفتنة الطائفية في البلاد، واستحدث الميليشيات وفرق الموت لتكون أدوات قتل العراقيين وتشريدهم. وهو الذي أطاح بالدولة العراقية، وأضاع ثروة العراق ومدخراته. وهو الذي يطالب العراقيون جميعاً بإخضاعه من الجرائم ضد الإنسانية وعن سلسلة انتهاكات، ارتكبها مع سبق الإصرار والترصد، حسب ناشطين في الحراك الشعبي العراقي. وهذا لا يقوله الناشطون فقط، ففي دراسة قانونية نشرت في 27 أبريل 2014 رصد الباحث القانوني رجب حسن العكيلي خروقات دستورية كثيرة ارتكبها رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي، الذي صرح، مرة، أنه لم يخبر الدستور أبداً! والحقيقة، كما يقول العكيلي، إن المالكي

د. باهرة الشيكلي
كاتبة عراقية

يتهم المتظاهرون العراقيون رئيس الحكومة الأسبق نوري المالكي ومقتدى الصدر زعيم التيار الصدري، والثلاثم الأخطر زعيم ميليشيا بدر هادي العامري، ورابعهم قيس الخزعلي، زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق، بأساط نزعاعه أمام ساحة التحرير، بمحاولة إجهاض الثورة الشبابية التحررية في العراق، ويقولون إن هؤلاء توجههم إيران لضرب ثورة أكتوبر، وهم يشككون شركة متحدة لقتل المتظاهرين، وإن الدقية يؤدون ادوارهم حسب إمكانيات كل منهم.

وهم لا يستبعدون اشتراك رئيس الحكومة الحالي مصطفى الكاظمي في التامر على ثورتهم، فهو تعهد بحماية المتظاهرين، ثم قتلته قواته ولم يحرك ساكناً، ولكل واحد من هؤلاء أدواته ودوره المكلف به، وأن الجميع يحاول تطوير أدواته وتعظيمها، وفي مقدمتهم المالكي، الذي ما يزال يطمح للعودة بقوة إلى واجهة الأحداث، والطريق هو إرضاء طهران.

حفل خطاب المالكي تجاه المتظاهرين بالتناقض، وحسب ما يقتضيه دوره، الذي رسمه له النظام الإيراني، فعندما تظاهر ضده أبناء الأنبار والموصل وديالى وصلاح الدين إبان ولايته، وصفهم بأنهم فقاغة، وأن أهدافهم ننتة، ثم عاد ليقول عنهم في 19 أغسطس الماضي إنهم يخربون ويقتلون ويسقطون المحافظات ويجبرون المسؤولين على تقديم استقالتهم. وفي 24 أكتوبر الماضي، قال إن المتظاهرين إخواننا وأبنائنا. وعندما كانت ميليشياته، حركة البشائر وربع الله، تعتدي على المتظاهرين، في الوقت نفسه الذي كان يطلق عبارات التعاطف معهم، ردوا عليه بدوس صورهم بأقدامهم وأحذيتهم، مع التذكير بحقية حكمه، التي حفلت بتناقضات وانتهاكات لا عد لها، في إشارة إلى أن محاولاته لخداعهم لن تمر عليهم.

